دبلن – الجلسة المفتوحة لفريق عمل السلامة العامة للجنة الاستشارية الحكومية GAC
الإثنين، 19 أكتوبر، 2015 – من الساعة 15:00 إلى الساعة 16:30 بتوقيت إيرلندا
ICANN54 | دبلن، أيرلندا

أليس مونيوا: طاب مساؤكم جميعاً. هذه غرفة كبيرة للغاية، نطلب منكم الاقتراب حتى نستأنس أكثر. أعلم أننا ننافس جلسات عديدة أخرى، كالـ CCWG، لكن هذه الجلسة مهمة للغاية وسيكون من الجيد أن تقتربوا منا أكثر، من فضلكم. شكرًا.

طاب مساؤكم جميعاً. اسمي أليس مونيوا. هذا اجتماع فريق عمل السلامة العامة للجنة الاستشارية الحكومية. فريق عمل السلامة العامة هو فريق عمل القانون 27 لـ GAC، وهو يركز على جوانبِ سياساتِ وإجراءاتِ ICANN التي لها آثار على السياسة العامة. أقصد السلامة العامة.

تم إنشاء مجموعة العمل في بوينوس آيريس، وصادقت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC على الاختصاصات، ويتوقع من الأعضاء الأساسيين -- أو هم مُمَثلون من وكالات إنفاذ القانون، من دول مختلفة، بما في ذلك مجموعات حماية المستهلك، ومجموعات الإجرام وإنفاذ القانون، ومجموعات أخرى مسؤولة عن السلامة العامة.

إذا كنتم مهتمين بإلقاء نظرة على اختصاصات لفريق عمل GAC هذه، فيمكنكم زيارة موقع GAC على الإنترنت. لدينا مساحة عمل لفريق عمل السلامة العامة PSWG حيث ترد الاختصاصات.

لدينا جدول أعمال طويل نوعا ما، لكن أول شيء سنقوم به هو تقديم أعضاء اللجنة.

اسمي أليس مونيوا، نائبة رئيس فريق عمل السلامة العامة من لجنة الاتحاد الإفريقي.

واناويت أكيوبيوترا: واناويت أكيوبيوترا من تايلاند. وأنا في نفس الوقت نائبة رئيس GAC.

ملاحظة: ما يلي عبارة عن تفريغ ملف صوتي إلى وثيقة نصية/وورد. فرغم الالتزام بمعيار الدقة عند التفريغ إلى حد كبير، إلا أن النص يمكن أن يكون غير كامل ودقيق بسبب ضعف الصوت والتصحيحات النحوية. وينشر هذا الملف كوسيلة مساعدة لملف الصوت الأصلي،إلا أنه ينبغي ألا يؤخذ كسجل رسمي.

لورين كابين: أنا لورين كابين من لجنة التجارة الاتحادية للولايات المتحدة المركزة على حماية المستهلك.

روبيرت فلايم: أنا بوبي فلايم من الـ FBI.

جون كار: جون كار، من لجنة الأطفال الخيرية البريطانية -- لجنة -- التحالف حول سلامة الإنترنت.

كاثرين باور-بولست: كاثرين باور-بولست. أنا من اللجنة الأوروبية. أنا قائد فريق محاربة جرائم الفضاء الإلكتروني و التحرش الجنسي بالأطفال.

جريجوري مونييه: طاب مساؤكم. أنا جريجوري مونييه. أنا من اليوروبول، وكالة إنفاذ القانون الأوروبية، وأقوم بدور القائد الإيصالي لفريق مركز جرائم الفضاء الإلكتروني لأوروبا.

نيك شوري: مرحبا. اسمي نيك شوري. أنا عضو في فريق GAC للمملكة المتحدة و أعمل في وزارة الثقافة والإعلام والرياضة. شكرًا.

جون فلاهيرتي: مرحبا. جون فلاهيرتي، الوكالة الوطنية للجريمة للمملكة المتحدة، الوحدة الوطنية لجرائم الفضاء الإلكتروني. شكرًا.

أليس مونيوا: شكرًا جزيلاً.

لدينا مجموعة جد متميزة من المتحدثين ونتطلع إلى إجراء مناقشات حيوية للغاية.

وسوف ننتقل إليها مباشرة. لدينا جدول أعمال طويل للغاية. في البداية، سنطّلع على مستجدات ما كان فريق عمل السلامة العامة يعمل عليه منذ بوينوس آيريس، ثم سنرى WHOIS والقوانين الأوروبية لحماية البيانات، ثم بعض الأمثلة لقضايا WHOIS من اليوروبول مع خريطة طريق تبين طريقة عمل فريق عمل السلامة العامة على المستوى الوطني و عاصمة -- والتنسيق على المستوى الوطني نفسه، ثم سنطلع على المواصفة رقم 11 للهيكل الأمني الجديد لـ gTLD، ثم تقديم أو مناقشة حول استغلال الأطفال ومقاطع gTLD الجديدة.

إذن سننتقل مباشرة إلى جدول الأعمال، وسأنادي لورين كابين ليطلعنا على أحدث مستجدات وتعليقات فريق عمل السلامة العامة.

لورين، تفضل من فضلك.

لورين كابين: إذن وقبل كل شيء، أرحب بكم جميعا. وشكرًا على انضمامكم إلينا في هذه الغرفة الغائرة. إذا أراد أحدكم الاقتراب أكثر، نعده أننا لن نتصرف بعنف، ونحن نرحب بذلك حتى تصبح الغرفة أكثر تقاربا.

إذا لم يستطع أحدكم السماع، فليلوح بيده حتى نحاول التحدث ببطء أو بصوت أعلى أو أوضح. ستكون هناك عدة عروض اليوم، بعد كل واحد منها حصة أسئلة وأجوبة، وبالطبع يمكنكم أن تلتقوا بنا لاحقا وتسألونا مباشرة إذا لم تتح لكم فرصة لطرح أسئلتكم اليوم، فنحن دائما سعداء بالتحدث معكم.

سيعينني زميلي بوبي فلايم على التعامل مع هذا الموضوع، وسنعمل كفريق، إذن، سنشرع في ذلك.

ومجدداً، هذا فريق عمل السلامة العامة. نريد أن نبدأ بتقديم لمحة عن السياق. مع أن فريق عمل السلامة العامة عندنا جديد، فإن الناس الذين يدعمون السلامة العامة لديهم

خبرة سابقة طويلة في هذا النوع من الأنشطة. ما يزيد عن 10 سنوات. وفي غضون ذلك الوقت دعمنا الكثير من القضايا المختلفة.

فلقد دعمنا على سبيل المثال، خلق ضمانات للمستهلك بالنسبة لنطاقات gTLD الجديدة، وتم الإفصاح عن تلك العملية بشكل رسمي في بيان بيجين، حيث أن مجموعة كاملة من الضمانات المطبقة على نطاقات gTLD الجديدة تم اقتراحها من طرف GAC، كما أن قدرا مهما من أعمالنا الأخيرة ركز على التَّبَيُّن من أن تلك الاقتراحات التي وافق عليها المجلس قد تم تطبيقها فعلا.

فنحن نركز على ذلك منذ فترة طويلة.

سيتحدث بوبي قليلا حول بعض التحسينات التي تخص أحكام العقود.

روبيرت فلايم: نعم. من الأشياء التي ركزنا عليها، كما تعلمون، قبل إنشاء فريق عمل السلامة العامة، إذا كنتم تذكرون توصيات إنفاذ القانون، فذلك من الأمور التي قمنا بها على مدى أعوام عديدة. من 2009 إلى 2013. ولا زلنا مشاركين في ذلك، وفي بعض الشروط ومجموعات العمل التي نتجت عن ذلك، مثل شرط WHOIS وفريق عمل خصوصية الوكيل وأشياء أخرى.

إذن من الواضح أن هذا الأمر له صلة بالسلامة العامة وأسماء النطاقات.

الشيء الآخر الذي ترونه هناك، هو تحسين دقة WHOIS، وكان ذلك مُنطلقنا. وستسمعون المزيد عن ذلك من كاثرين وجريج لاحقا، لتعلموا مدى أهمية دقة WHOIS بالنسبة للعمل الذي نقوم به جميعا كمسؤولي سلامة عامة، وأيضا لتأخذوا نبذة عن ما تفعله أوروبا وكيف يوازنون قوانين الحماية الأوروبية وكذلك السلامة العامة المتعلقة بدقة WHOIS.

إذن، وكما أسلفنا، فقد قمنا بهذه الأمور ما يقارب 10 سنوات كمواضيع ثابتة شاركنا فيها باستمرار.

لورين كابين: إذن أهم ما يؤخذ من الجزء الأول هذا، هو أنه مع كوننا فريق عمل جديد أنشئ مؤخرا تحت اللجنة الاستشارية الحكومية، فقد كنا نشطين في عمليات الدعم لوقت طويل، لكن لدينا الآن قناةُ تواصلٍ أكثرَ رسميةً لأعمالنا الداعمة تحت جناح GAC.

إذن بخصوص مستجدات أعمالنا.

أريدكم أن تعلموا، كما أشارت أليس في البداية، إذا كنتم راغبين في الاطلاع على بعض أعمالنا الحديثة، فإن موقع GAC على الإنترنت هو المكان الذي تستطيعون فيه إيجاد ذلك، وفي الواقع فإن لكل مجموعات عمل GAC مساحة عمومية على موقع GAC على الإنترنت. وليس من الضروري أن تكونوا أعضاء GAC لتطلعوا على تلك المعلومات. وهذا رابط لموقعنا الخاص. ويتضمن الموقع أيضا معلومات عن ممثلي فريق عمل السلامة العامة ومختلف التعليقات التي أدلينا بها.

إذن ذلك هو المكان الذي تستطيعون فيه قراءة ما يتعلق بذلك بأم أعينكم.

وسنأخذكم عبر جلسة نبين فيها أبرز ما في أعمالنا الأخيرة.

بوبي، هل تريد أن تتحدث عن RAA 2013 لأنني أعلم أن ذلك موضوع قريب وعزيز؟

روبيرت فلايم: نعم. كجزء من -- عندما تم التوقيع على RAA 2013 وإصداره، فإن واحدة من -- فقد نتجت عنه عدة أمور، وهي التي وضعت أساسا للأعمال المستقبلية، ومنها شرط WHOIS الذي سيجري استعراضه.

إذن في هذه السنة 2015، كان هناك نقاش حول كيفية التعامل مع تنقيح WHOIS -- أو شرط WHOIS الذي هو جزء من اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA ثم التطرق إلى كيفية تحسينه أو تغييره. أعلم أنه كان لـ ICANN و أمناء السجل -- بعض القضايا والتعليقات حوله، وكانت هناك فترة تعليقات عامة فُتحت.

إذن نحن، كفريق عمل السلامة العامة، ساهمنا فعلا في -- في التعليقات العامة.

إذن فقد قمنا بذلك. وتحدثنا أيضا حول -- أو أدلينا بتعليقات لفريق عمل خصوصية الوكيل. وأعتقد أن آخر تلك الأمور كان WHOIS الجيل القادم والذي كان مفتوحا أيضا للتعليقات العامة.

إذن من مميزات فريق السلامة العامة هو أنه بإمكاننا الآن، كجزء من GAC، التركيز على هذه القضايا المحددة، وعلى الرغم من أنه كان عندنا في البداية نوع من عدم التناسب في تمثيل إنفاذ القانون، حتى أننا فتحناه لـ -- أو تم فتحه لمسؤولين حكوميين آخرين، والذين يتعاملون مع السلامة العامة، مثل وكالة لورين، التي تعمل على حماية المستهلك، وإنفاذ القانون المدني، ومنظمات السلامة العامة الأخرى مثل إدارة الغذاء والدواء في الولايات المتحدة الأمريكية ومثيلاتها في جميع أنحاء العالم، وغيرها من الوكالات المماثلة التي لها تأثيرات على السلامة العامة.

إذن هذا هو سبب وجود بعض هذه التعليقات التي يتم التحرير حولها الآن من طرف فريق عمل السلامة العامة.

وأعتقد أن التعليق الأول عندنا هناك -- آسف -- هو دقة WHOIS، والتي علقت عليها ICANN وأمناء السجل، قبل اجتماع بوينوس آيريس، كما أنه كانت عندنا جلسة علنية هناك.

ومن الأشياء التي كنا مهتمين بها، الحصول على المزيد من التحديد في بعض التعليقات التي تم الإدلاء بها.

وهي بعض الفترات الزمنية التي تمت مناقشتها من قبل أمناء السجل وأيضا بعض عبارات التأهيل مثل "الكبير" و "الملموس."

إذن أردنا فقط الحصول على المزيد من التوضيح حول ذلك ومعرفة كيف سيعمل ذلك مع شرط WHOIS، لأنه وكما ستسمعون قريبا، فإن ذلك من الأمور التي نستعملها ونهتم بها.

لورين كابين: ولإعطاء المزيد من السياق لهذا، فإن RAA 2013 لديه بعض الالتزامات حول وجوب التحقق من صحة المعلومات من طرف أمناء السجل، ولديه مدة زمنية لاتخاذ

الإجراءات اللازمة إذا لم يتوصل بالتحقق أو إذا كانت هناك شكايات إلخ. ومن الأسئلة التي ركزنا عليها كثيرا، الحكمة من تمديد فترة الاستجابة، وخصوصا إذا لم يكن هناك رد من الشخص الذي من المفترض أن يدلي بمعلومات اتصال مضبوطة.

ميدان آخر قمنا بالتعليق عليه، هو خدمات خصوصية الوكيل، وكان ذلك ردا على تقرير فريق عمل خصوصية الوكيل حول هذا الموضوع.

وهذا -- هذه الخدمة تسمح للجهات بإخفاء معلوماتها، وفعلا هناك أسباب تدفع إلى ذلك، وقد يثير فعلُ ذلك بعضَ القلق.

إذن فقد أدلى فريق عمل السلامة العامة بتعليقات حول بعض المسائل الواردة في ذلك التقرير، ووضعنا خطا فاصلا بخصوص وجوب وجود توضيح بخصوص توفر تلك الخدمات. وبتخصيص أكثر، إذا كانت هناك حالة تقدم فيها تلك الخدمات، مثلا إذا كنت مستهلِكا وطُلب منك الإدلاء بمعلوماتك المالية -- حساب بنك أو بطاقة بنكية أو ما إلى ذلك -- فلك كل الحق في معرفة مع من تتعامل. ونتيجة لذلك، فلا يجب أن تتوفر خدمات خصوصية الوكيل في هذا النوع من الحالات.

ونؤكد أيضا على أنه ينبغي أن تكون هناك شفافية ومساءلة لمقدمي خدمة خصوصية الوكيل، وأنه عندما يطلب منفِذ القانون الحصول على معلومات حول هوية مَن وراء النطاق الذي هو موضوع التحقيق، فتلك الطلبات يجب أن تبقى سرية كما هو مطلوب أو مسموح به في القانون المحلي، لأنه في كثير من الأحيان لمُنفذ القانون مصلحة في الحفاظ على سرية تحقيقاته حتى لا تختفي الأدلة والأصول.

ثم بعد ذلك --

صحيح. هذا الجهاز الخطأ. قام ذلك بإطفاء ميكروفوني.

قمنا أيضا بالتعليق على خدمات WHOIS الجيل القادم التي ستتحدث عنها كاثرين أكثر. إن التركيز على ما يعمل وما لا يعمل الآن في WHOIS مسألة معقدة للغاية، ما إذا كان يجب وجود نظام عقيب، وفي تلك الحالة سيظهر كمٌّ هائل من الأسئلة حول طبيعة ذلك النظام، ومن يُسمح له بالاطلاع على تلك المعلومات، وفي الواقع، ما ركزنا

عليه في تعليقاتنا على هذا التقرير الأولي، هو أنه معقد أولا، وثانيا أنه يجب أن يكون هناك توازن بين احترام حقوق المستهلك والحفاظ على السلامة العامة وأيضا حفظ المعلومات الشخصية لمستخدمي الإنترنت.

نحن ندعم الموازنة بين هذه النقط كما نحض على إبقاء التواصل مفتوحا لأن هذه المصالح ليست متعارضة.

وبالفعل، فلجنة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة تتعامل مع حماية المستهلك و قضايا الخصوصية تحت سقف واحد. جميعنا أصدقاء هنا، نناقش القضايا فيما بيننا، وهناك توازن ينبغي تحقيقه.

إذن هذا واحد من الأمور التي تخصنا وسيبقى هذا مهما بالنسبة لنا.

روبيرت فلايم: والشيء الآخر الذي ستسمعونه من جون فلاهيرتي من الوكالة الوطنية للجريمة، هو المواصفة 11، وهي الإطار الأمني لاتفاقية السجل، وهو من الأمور التي نتجت عن نصائح GAC في بيجين، منذ عامين تقريبا.

إذن كنا نعمل على ذلك، وقد مثل جون فريقَ عمل السلامة العامة في العمل مع السجلات للتوصل إلى بعض الإجراءات التطوعية التي قد تُظهر مدى فعالية ذلك في التعامل مع حالات إساءة الاستعمال كالروبوتات والتصيّد واستغلال الأطفال وما إلى ذلك، إذن لدينا اتفاقية تعاون مع السجلات حول كيفية التعامل مع تلك الخروقات والجرائم. وستسمعون عن أعماله لاحقا هذا اليوم، فقط أردت الإشارة إلى ذلك. وهذا من الأمور الأخرى التي عمل عليها فريق عمل السلامة العامة.

لورين كابين: والأعمال المستقبلية. كيف -- كيف يبدو مستقبلنا.

حسنا، نحن نأمل أن نحصل على عرض بخصوص فريق العمل القادم والمنافسة واختيار المستهلك وثقته. سيكون ذلك فريق عمل حاسم حيث سيتعين عليه النظر بتعمق في كل تلك القضايا الهامة.

وبالإضافة إلى دقة WHOIS لمعلومات النطاق، هناك أيضا...

روبيرت فلايم: نعم. ومن الأشياء المهمة أيضا بالنسبة لنا كمسؤولي سلامة والذي يمثل الوجه الآخر للعملة هو كيفية بحثنا عن الخروقات أو نسبتها. ليس فقط اسم النطاق أو الـ DNS، بل نظام عناوين الـ IP،الذي تتم إدارته من طرف سجلات الإنترنت المحلية.

وها هي ذي المنظمات الداعمة. فهي منظمات موارد التقويم خارج ICANN. فنحن نحاول العمل معهم لأجل التوفيق بين بعض الأشياء التي قمنا بها هنا في ICANN باتفاقية السجل التفويضية، وبعض طلبات دقة الـ IP، حتى يمكنهم القيام بنفس الأمر.

وبالنسبة لسجلات الإنترنت الجهوية، فهناك خمسة، ونحن نحاول العمل معهم في سبيل إنتاج سياسات عالمية، سياسات عالمية منسقة، حتى يكون لديهم، نوعا ما، نفس الأعمال التطوعية لضمان WHOIS بفضل الاجتهاد والدقة.

لورين كابين: وفي النهاية، فإننا نأمل أن تكون هناك مشاركة أكثر من فريق عمل السلامة العامة ومن فرق عمل ICANN الموجودة حاليا. ونريد أيضا أن نركز على التواصل مع شركائنا الحكوميين الآخرين. تتوفر جميع البلدان الموجودة هنا، وفريقنا أيضا على مجموعة من الوكالات المختلفة التي تضم عددا من الأفراد ذوي خبرة هائلة في الحفاظ على السلامة العامة في العديد من السياقات، فباستطاعة هؤلاء الأفراد أن يكونوا حلفاء ومرشدين لفريقنا.

وبالطبع، فلأصحاب المصلحة الآخرين عندنا في ICANN ثروة معرفية ووجهات نظر نعتبرها شديدة الأهمية، لذلك سنركز أيضا على الوصول إليهم للحصول على التوجيه والإرشاد من شركائنا في مجتمع ICANN.

إذن كانت هذه لقطات أو عرض لنوع الأعمال التي شاركنا فيها والأمور التي نريد التركيز عليها مستقبلا.

إذا كان للحضور أسئلة تتعلق بتلك القضايا، فهذا وقت مناسب لطرحها عبرالمايكروفونات التي وُضعت خِصِّيصًا لذلك.

ستكون هناك عروض أخرى بعد هذا، لكننا نعتقد أن الاستماعَ لبعض الأسئلة بعد كل عرضٍ هو أكثرُ تنظيما.

أليس مونيوا: شكرًا لكما، بوبي ولورين. إذا كانت هناك أية أسئلة فلدينا مايكروفونان في مقدمة الغرفة هنا. تقدموا من فضلكم. شكرًا.

تفضل، ما اسمك و -- نعم.

فولكر غريمان: فولكر غريمان، عضو مجلس GNSO لمجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات. لقد عملنا كأمناء سجل مع دقة WHOIS منذ يومنا الأول. وأعتقد أن هذه مسألة مهمة. لكن في المقابل هناك دقة WHOIS التي هي مخاوف الخصوصية. لذلك أود أن أرى فريق العمل هذا بخلفية تمكنه من التطرق إلى نتائج دقة WHOIS المتعلقة بخصوصية مستعملي أسماء النطاقات، حتى يتمكن من إرشاد ICANN إلى كيفية الحفاظ على الخصوصية -- المعلومات الخاصة بالمشتركين، أي هل WHOIS عمومي هو ما تحتاج فعلا أو أنك تحتاج إلى نظام آخر، نظام غير عمومي، أو أن نظاما نصف عمومي هو ما سيلبي احتياجاتك؟

روبيرت فلايم: أعتقد أنك ستحصل على إجابات لأسئلتك عندما تتقدم كاثرين إلى المايكروفون. ستتحدث عن نظام حماية المعلومات الأوروبي وربما عن بعض المسائل أو التحديات التي تواجه الجيل القادم وكيف نوازن تلك الأشياء وما الذي سيصلُح وما لن يصلُح. لا أريد أن أسرق منك الأضواء ولكن أعتقد أننا سنتطرق لذلك وقد نجيب عن بعض أسئلتك ونتطرق لبعض المخاوف.

متحدث غير معروف: ممتاز. شكرًا.

متحدث غير معروف: طاب مساؤكم. أنا اسمي آرثر زونينبيرغ. أعمل لدى هوستنيت، وهي أمين سجل هولندي معتمد لدى ICANN. بالإضافة إلى اتفاقي مع فولكر حول المسألة الأوروبية، لماذا ستحدد أو تؤثر لجنة التجارة الاتحادية للولايات المتحدة خصوصيتي كمستعمل أوروبي. أود أن أعرف المزيد حول الأساس المنطقي الذي تحدثت عنه أي إذا أعطاك شخص ما معلومات الائتمان الخاصة به أو معلوماته المالية، فهل يخولهم ذلك معرفة من أنت، وأن تعرف مع من تتعامل في حالة متاجر الويب، وبالطبع، فسيكون ذلك من المنطقي للحصول على الخدمة. على سبيل المثال، في حالة ناشط يعمل ضد مصالح ثابتة، فهم إذن يحاولون البقاء في سرية تامة. ولكن في الوقت ذاته، أود أن تصبح اتصالاتهم الخاصة واتصالاتهم المجهولة الهوية داعمة للناس الذين يعملون ضد المصالح الثابتة للشركات الكبرى، وطبعا، طالما انتُقدت الولايات المتحدة، ظُلما على ما أعتقد، لتورطها في ذلك أو لمشاركتها المكثفة في تلك المصالح. إذن أود أن أعرف المزيد عن هذا الأساس المنطقي الذي يقول أنه من حقي الاطلاع على تفاصيلك الشخصية عندما أعطيك معلومات بطاقتي البنكية.

لورين كابين: اسمحولي أولا أن أوضح أن هناك آراء مختلفة حول هذا الموضوع. ومن وجهة نظر حماية المستهلك، إذا أدلى أحدهم بتلك المعلومات الحساسة، إذن وجهة نظرنا هي ما

وصفته بشكل ممتاز، أي أننا طبعا، لنا الحق في معرفة مع من نتعامل. وأتفهم بشكل تام حساسيات المجموعات الداعمة.

يمكن للمجموعات الداعمة أن تأخذ المعلومات المالية أو تدعم فقط وجهات نظرها. ولكن إذا قاموا بتلك الخطوة فعلا، وتعاملوا مع تلك المعلومات الحساسة، فمن منظورنا أن المجتمع، أو أن المستهلك له الحق في معرفة مع من يتعامل. وهذا منظور واحد. ونعلم أن هناك من لا يشاركنا هذا الرأي.

أليس مونيوا: تفضل رجاء.

متحدث غير معروف: شكرًا جزيلاً. ما سأطرحه ليس بسؤال، بل هو تعليق. بقدر ما يمتد هذا خارج GAC، فإني أشجعكم على ضم أعضاء آخرين، لأن هناك منفذي قانون من بلدان مختلفة لم يتم إشراكهم البتة في هذه العملية. لذلك أنصح أن تكون هناك مشاركة أكثر من هذه الناحية.

اسمي غلوريا من أوغندا.

لورين كابين: شكرًا.

أليس مونيوا: لي.

لي هيبارد: مرحبًا. اسمي لي هيبارد. أنا من المجلس الأوروبي في ستراسبورغ، في فرنسا. نحن منظمة بين الحكومات من 47 بلدا نتعامل مع الكثير من القضايا بما في ذلك جرائم الفضاء الإلكتروني. عندنا مؤتمر جرائم الفضاء الإلكتروني، مؤتمر بودابيست. ونتعامل أيضا مع قضايا حماية المعلومات -- وسأعطي الكلمة لزميلي بعد قليل -- ونتعامل أيضا مع قضايا صيدلة الإنترنت و الأدوية على الشابكة وجودة الخدمات الصحية والعناية بالصحة على الإنترنت.

فما أريد الإشارة إليه يتعلق بالامتداد الخارجي. أود أن أضع المجلس الأوروبي على خريطة فريق عمل السلامة العامة. نحن مراقبون لـ GAC. ونحن جزء من هذا الفريق الآن. وأرغب فعلا في ضم الخبرة الناتجة عن أعمال المجلس الأوروبي المختلفة إلى هذا الفريق .

تحدثتم عن الامتداد. ولدينا الكثير من الخبرات التي نستطيع مدكم بها. وقد أرسلنا تعليقات إلى قائمة عناوين البريد الإلكتروني.

وفقط لأختم وأدع الكلمة لزميلي بيتر، لدينا -- البلدان الـ 47 اتفقت في يونيو لهذه السنة على إعلان جديد حول حقوق الإنسان في ICANN، وسيادة القانون. وذلك يدعو لوضع حقوق الإنسان على الخريطة ويدعو للتأكد من أن ICANN تحترم القوانين وحقوق الإنسان في السياسات والإجراءات المتعلقة بذلك. نحن هنا لنزود هذا الفريق بهذه الخبرات.

وأدع الكلمة لزميلي بيتر. شكرًا.

بيتر كيمبيان: نعم. طاب مساؤكم. أنا اسمي بيتر كيمبيان. وأمثل الـ T-PD للمجلس الأوروبي، وهي هيئة استشارية للاتفاقية 108. وأنا بالفعل سعيد لوجودي هنا. هذه هي المرة الأولى.

وأنضم إلى زميلي لي في دعوتكم للتعاون معنا حتى نمدكم بخبرتنا في ميداني حماية المعلومات وقضايا الخصوصية.

وأظن أن الكلمة المناسبة، كما أشار زميلنا من الولايات المتحدة، هي التوازن، وأنه لا توجد هناك قضايا متعارضة.

وأفضل شيء -- وأقول هذا كضابط في سلطة حماية المعلومات في الاتحاد الأوروبي - - هو أن نجلس إلى طاولة واحدة ونناقش الأسئلة المطروحة ونصل إلى أنسب الحلول. إذن نحن منفتحون لهذا الأمر وسعداء بوجودنا هنا، وبتقديم خبرتنا وعملنا وطاقتنا لكم. شكرًا جزيلاً.

أليس مونيوا: شكراً جزيلاً لك، ممثل مجلس أوروبا. ولدينا اجتماع مغلق لاحقا، وأنتم على علم بذلك وأنتم أعضاء في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC. إذن نعم، أهلا بكم.

ديفيد.

ديفيد كيك: شكرًا. أنا ديفيد كيك، من "الحدود الإلكترونية لأستراليا" ومجموعة أصحاب المصالح غير التجارية NCSG. لدي تعليقان، أحدهما محدد والآخر عام.

فالتعليق المحدد هو أننا قد توصلنا بمساهمتكم في مجموعة عمل PPSAI. وسنصدر قرارنا -- كما تعلمون، عكس ما أوصيتم به، بالتأكيد. ويرجى العلم -- أننا قد فكرنا فعلا في ذلك، لكن توصيتكم جاءت بعد مناقشتنا لتلك المواضيع بتعمق كبير. وكانت لدينا حوالي 60,000 أجوبة من الجمهور العام. وكما تعلمون، فقد جئتم متأخرين نوعا ما. فيمكنكم أن تحاولوا أكثر -- تشاركوا بشكل أكبر في بعض -- عندما يكون الموضوع معقدا للغاية.

أعتقد -- أتفهم أنكم فريق جديد وقد أتيتم -- ولكن، نعم، أردت فقط أن أعلمكم أن بعض هذه المواضيع قد تتطلب مشاركة أكثر.

وتعليقي الآخر عام نوعا ما. وكالات حماية المعلومات -- أعني، قوانين حماية المعلومات هي قوانين، ودورها حماية المجتمع. ووكالات حماية المعلومات هي وكالات قانونية لحماية المجتمع، لكنها غائبة عن فريقكم بشكل ملحوظ.

ولكي تظهروا بشكل أقوى، من المفيد أن تضموهم حتى نعكس هيأة منفذ قانون واسع النطاق بدل أن نبدو جزء منه فقط. فإذا كنتم جزءا منه فقط، فأنتم حينئذ مجرد جماعة ضغط أخرى بدل كونكم -- أن تظهروا كممثل لجميع وكالات السلامة العامة وإنفاذ القانون. ولذلك فأنا أشجعكم على أن تكونوا أكثر شمولية، وبالخصوص لوكالات حماية المعلومات، إذا أردتم أن تبدو تعليقاتكم كصوت موحد هدفه السلامة العامة وإنفاذ القانون.

أليس مونيوا: جزيل الشكر لك، ديفيد. وأنا أؤكد لكم أننا لسنا جماعة ضغط.

[ضحك]

ديفيد كيك: أعلم، مفهوم. كل ما أريد قوله هو أنه عليكم أن تشملوا تلك الأصوات المحددة في مجتمع إنفاذ القانون، لأنه إذا لم تفعلوا ذلك، فسنلتمس تلك الأصوات وسنظل قلقين حول كيفية إجراء الحوار.

أليس مونيوا: نحن نأخذ هذه التعليقات على محمل الجد، وناقشنا ذلك أمس عندما كنا في حوار مع المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO. كنت موجودا.

ومن المواضيع التي طرحت أن GAC في حاجة للمشاركة أكثر وفي وقت مبكر في بعض العمليات، وخاصة عمليات وضع السياسة PDP. وتحقيقًا لهذه الغاية، فقد شرعنا في العمل تجاه ذلك.

ولكن يجب أيضا أن نتفهم كيف تعمل الحكومات. من الضروري أن نستشير في العواصم. ونحن بحاجة للاستشارة مع مختلف -- أصحاب المصلحة المختلفين. لذلك أنا أعتذر عن وصول بعض التعليقات في وقت متأخر. لكننا سنحاول التأكد من عملنا مع العمليات بشكل أقرب. ولذلك، لدينا أعضاء سينضمون إلى بعض فرق العمل. نحن نساهم بشكل مباشر كفريق عمل في GAC. شكراً على تلك التعليقات.

ديفيد كيك: أتفهم أنكم لازلتم فريقا جديدا نوعا ما وأنكم لستم -- وأن بعض الفرق أقدم منكم. إذن فبالطبع لن يمكنكم الانضمام في مرحلة أبكر دون آلة زمن.

لكن الـ -- أنا أشيد بالأعمال التي تقومون بها في فريق التنسيق بين GAC و GNSO حول مشاركة GAC بشكل مبكر في عمليات وضع السياسة لـ GNSO. GNSO تريد مساهماتكم فعلا. وكلما حصلنا عليها مبكرا، كان ذلك أفضل للجميع، وبالتحديد مساهمات GAC وبالضبط من -- خصوصا مساهمات GAC إذا جاءت بسرعة -- مثاليا بعد التقرير الأولي. سيساعد ذلك على بناء الطريق التي يسلكها فريق العمل. سيكون الأمر أسهل للجميع إذا قمتم ببناء تلك الطريق مبكرا بدل الرد على نتائجنا والذي ليس بالضرورة، كما تعلمون -- وهو موقف حرج للغاية، أن نتناقش بعد توصلنا تقريبا لقرار نهائي.

أليس مونيوا: شكرًا لك، ديفيد.

هل يوجد رد؟

حسنًا.

أمادو لي: مرحبًا. أنا أمادو لي. أنا عضو في الوكالة التنظيمية للاتصالات في جمهورية السنغال. أقدر العمل الذي قامت به كل فرق العمل. ولدي عدة أسئلة حول حماية المعلومات أو سلامة المعلومات، وخاصة في بلدان كبلدي، البلدان الإفريقية كالسنغال، فحتى الآن، لدينا أشخاص يعملون في وكالات حكومية، وفي إدارات عمومية لا يزالون يستخدمون عناوين بريد إلكتروني عامة مثل Yahoo! و Gmail. وليس لدينا ربط كاف بشبكة الإنترنت حتى يكون لدينا امتداد نطاق من نوع GOV.

ولدينا أعضاء في الحكومة يستعملون عناوين بريد إلكتروني ترجع إلى أيامهم في الجامعة. هذه قضية أساسية. وقد بلغت الإنترنت اليوم إلى مستويات غير معهودة. فالناس يتعاملون مع المعلومات السرية في الإدارات والأقسام العمومية. ولا يعلمون أنهم يتعاملون مع تلك المعلومات عن طريق حساب Yahoo! أو Gmail. هل يمكننا حماية هؤلاء الناس دون إيقاف عملنا في قواعد البيانات؟ الأشخاص الذين يتعاملون مع قواعد البيانات الحساسة لا يدرون أنهم يتعاملون مع معلومات بالغة الأهمية بالنسبة للحكومات. وأن هذه المعلومات مخزنة في أماكن أخرى. وليس لدينا نظام تعامل للمراسلة أو سياسات إدارية وما إلى ذلك.

ويلاحظ هذا بشكل أوضح عندما نقرأ بطاقات عمل هؤلاء الناس، ونرى أنهم يستعملون حساب Hotmail أو Yahoo!.

لذلك نحتاج حقا لمعرفة مع من نعمل ومع من تعملون. يجب أن نعمل مع هؤلاء الناس الذين يتعاملون مع المعلومات الحساسة والذين ليست لهم الموارد أو المستويات اللازمة لذلك. لذلك يجب عليكم أن تعلموا طريقة العمل أو ما الذي ستفعلونه لحماية المعلومات. يمكن أن نضع برامج حماية إلخ. لكن إذا لم نكن -- إذا لم نحس بأننا في أمان عند شروعنا في معاملة ما، ولم نكن نعلم ما الذي يحصل لمعلوماتنا، فنحن إذن في مواجهة مشكلة كبيرة تستدعي المتابعة الشاملة، والعمل القائم على التعاون مع جميع أصحاب المصلحة حتى تتم حماية معلوماتنا.

شكرًا.

لورين كابين: أعتقد أنك تثير الكثير من القضايا المهمة. و بالتأكيد فإن هناك قدرا كبيرا من التوعية التي يجب أن تمارس على المجتمع حتى يعلم المستخدم كيف يكون آمنا على شبكة الإنترنت وكيف ينظر إلى الرسائل الإلكترونية القادمة من Gmail أو Yahoo! حتى لو قيل له أنها من طرف الحكومة.

لا أستطيع الإجابة عن جميع أسئلتك لأنها أسئلة كبيرة ومعقدة للغاية. ولكنني أعتقد أن هناك حاجة ماسة لتوعية المجتمع حتى يكون الناس أكثر حذرا عند استعمالهم للإنترنت، سواء عند اشترائهم شيئا ما، أو عند تصفحهم لموقع تعارف، أو عند تلقيهم رسائل تخبرهم بأنهم فازوا في مسابقة ما، أو من شخص يزعم أنه يحبهم وأنه في حاجة لبعض المال بسبب حالة طارئة. جميع هذه القضايا في غاية الأهمية. وأعتقد أن هذا أمر ينبغي علينا جميعا أن نعيه ونعمل عليه لأن الناس قد تتضرر حياتهم بسبب أشخاص هدفهم الوحيد هو استغلال هؤلاء عند استخدامهم للإنترنت.

أليس مونيوا: هل لديك تعليق أو سؤال آخر؟

أمادو لي: شكراً لك على هذا السؤال. السؤال الذي أسأل نفسي هو. نعمل في ICANN مع شركات كبيرة تدير قواعد البيانات مثل Google. فماذا نفعل معهم؟ ما الذي يجب أن نفعله على العموم حتى نتحقق من أن قواعد البيانات تسير بشكل آمن؟

أتفق مع كون المدراء مسؤولين عن أفعالهم، لكني أظن أن بعض المسؤولية يجب أن تقع على عاتق الشركات المسيرة لقواعد البيانات والتي تستضيف المعاملات المالية. وأتفق معك أنه يجب أن نكون يقظين.

أود أن أعرف ما الإجراءات أو الخطوات التي يجب أن نتخذها للتأكد من أن المعاملات المالية آمنة. كانت هذه هي الغاية من سؤالي.

أليس مونيوا: -- إلى الجلسة التالية، ستتحدث كاثرين من اللجنة الأوروبية حول بعض من تلك الأسئلة والمواضيع نفسها، التي أثرتها وأثارها المتحدثون الآخرون.

ستتحدث حول WHOIS والقوانين الأوروبية لحماية المعلومات، الأمر الذي قد يعطينا عدة أمثلة عن كيفية التعامل مع قضايا الدول الإفريقية أو الدول الأخرى المشابهة.

شكرًا. تفضلي يا كاثرين من فضلك.

كاثرين باور-بولست: شكرًا لك، أليس.

لا أدري إن كان بإمكاني إعطاء حلول للعالم بأسره، لكنني سعيدة لرؤية كل هذا الاهتمام بالموضوع. وكما قال لورين سابقا، هناك -- وكما قال معظمكم، يجب أن يتم تحقيق التوازن. ومن خلال تجربتي، فطالما تستفيد مثل هذه المناقشات من قاعدة أدلة متينة.

إذن ما أريد أن أجربه اليوم، هو أن أقدم بشكل موجز معايير الاتحاد الأوروبي فيما يخص حماية المعلومات، والانعكاسات التي تتركها هذه المعايير على العمليات مثل فكرة إعادة تصميم الـ WHOIS.

عندما كنت أُحَضِّر لهذا، نظرت إلى تاريخ نقاشات WHOIS الطويل والمساءلة بصفة عامة. وتوصلت إلى أن النقاش حول المساءلة وما إذا كنا في حاجة إلى المساءلة أم لا يرجع إلى زمن بعيد. في الواقع، ذكرت المساءلة في جمهورية أفلاطون منذ 2000 سنة، وكما يعلم بعضكم، هناك قصة تدعى قصة خاتم جيج، وهي قصة راع كان يرعى قطيعه في سفح تلة، فعثر على كهف وجد داخله خاتما، فلما وضع الخاتم فوجئ بأنه أصبح غير مرئي.

مغترا باختفائه، ذهب إلى البلاط، فقتل الملك وضاجع زوجته الملكة، واستولى على الحكومة. هذه القصة مذكورة في جمهورية أفلاطون كأساس لمناقشة موضوع المساءلة

وكانت النتيجة المرة التي توصل إليها أفلاطون وأصدقاؤه أن المساءلة مسألة بناء أخلاقي. وبمجرد إبطالك لقابلية الآخرين لرؤيتك، فلن يبقى هناك دافع قوي للتصرف بتخلق.

فعلى ما يبدو، لسنا أول من يواجه هذه المشاكل. ولست أدري ما إذا كنا سنتوصل إلى الحل المثالي.

ولكنني لا أظن أن الأمر يجب أن يبدو كعملية تبادل. في ميدان عملي، ميدان الجريمة الإلكترونية، أرى نفسي في الصفوف الأمامية للدفاع عن المعلومات، لأنني أحاول منع سرقة المعلومات. سرقة الهويات وسرقة معلومات الدفع والتجارة في صور التحرش الجنسي بالأطفال -- كل هذه الأشياء اعتداءات مقرفة على الخصوصية. ونحن نبذل قصارى جهدنا لنحمي، ونمنع ونحاكم من يرتكب تلك الجرائم.

إذن ما هي -- أود أن أقدم وجهات نظر الجهتين معا. إذن، دعوني أقدم وصفًا مختصرًا لمخاوف إنفاذ القانون المتعلقة بـ WHOIS.

تلتزم ICANN في تأكيد التزاماتها بالحفاظ على الوصول العام غير المقيد وفي الوقت الفعلي إلى معلومات WHOIS الكاملة والدقيقة. وأن تراجع فعالية سياسة WHOIS كل ثلاث سنوات.

وفي منشورها لعام 2007، وضعت اللجنة الاستشارية الحكومية بعض المبادئ المتعلقة بما يجب أن تقوم به WHOIS؛ أي أن تساعد هيئات إنفاذ القانون في تحقيقاتها وفي مهمتها في إنفاذ القوانين الوطنية والدولية؛ وأن تساعد على محاربة إساءة الاستعمال؛ وأن تساعد المشاريع التجارية على محاربة الزور وحماية مصالح المجتمع.

والآن لنعد إلى الأساسيات، فمن منظور الاتحاد الأوروبي، الأمن وحماية المعلومات حقّان أساسيان. منصوص عليهما في ميثاق الحقوق والحريات الأساسية الأوروبي في المادة 6 و7 و8، والتي تقول أن لكل شخص الحق في الحرية والأمان، ولكل شخص الحق في أن تُحترم حياته العائلية والشخصية وبيته واتصالاته.

فالميثاق الأوروبي ميثاق عصري أي أن فيه حقوقا متعلقة بالمجتمع الرقمي كالضمانات المتعلقة بأخلاقيات علم الأحياء وشفافية الإدارة، ولكن فيه أيضا أشياء خاصة بحماية المعلومات. فالمادة 8 منه تنص على أن لكل شخص الحق في حماية المعلومات الشخصية الخاصة به أو بها.

وتنص أيضا على أن المعلومات يجب أن تعالج بالعدل وأن لكل واحد أو واحدة الحق في الاطلاع على المعلومات التي تم جمعها حوله، والتحقق من صحة تلك المعلومات. فهذه إذن حقوق أساسية في مجتمع عائلي، وهي ليست مطلقة. إذن كل واحد من تلك -- يجب أن يوازَن بين حقوق الأمن وحقوق الخصوصية وحماية المعلومات والحقوق الأساسية الأخرى.

والآن، أريد فقط أن أسلط الضوء بإيجاز على الأحكام الرئيسية لنصنا القانوني الرئيسي، وهو توجيه بشأن حماية البيانات حول حماية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية.

ما سمعنا -- سمعنا الكثير من المخاوف في الماضي عن حقيقة أنه لا يوجد صوت موحد من أوروبا يبين المخاوف أساسا ويحدد متطلبات حماية البيانات. والكثير من ذلك يرجع إلى حقيقة أن الصك التشريعي في أصل هذا كله توجيهي، وهو نوع خاص من الصكوك التشريعية الملزمة هي وأهدافُها. وذلك يدع الأمر للدول الـ 28 أعضاء الاتحاد الأوروبي، أي كيف يريدون تنفيذ التشريعات الوطنية الخاصة بهم من أجل الوصول إلى تلك الأهداف. وهذا يعني أنه ليس لدينا مجموعة واحدة من القوانين المتطابقة، بل لدينا 28 مجموعة من القوانين التي تسعى لنفس الهدف ولكن لا تحتوي بالضرورة على نفس النصوص.

فهذا تحدٍّ إذن.

ولكن، في الواقع، نحن نعمل حاليا على تبني حزمة جديدة، أي تشريع جديد خاص بحماية البيانات والذي نأمل أن يكتمل إنجازه في نهاية هذا العام. وسيكون ذلك شكلا من أشكال التنظيم. لذلك سيكون لدينا قانون ليس بحاجة للتنفيذ بطرق مختلفة من قبل الدول الأعضاء الـ 28 ولكنه سينفذ مباشرة وفي حد ذاته على الفور. إذن، يعني هذا

أنك ستحصل على الإجابات المتعلقة ببعض هذه القضايا من الدول الأوروبية بشكل أكثر اتساقا بعد أن يتم تطبيق ذلك القانون.

لذلك أريد فقط أن أشرح بإيجاز تعريف البيانات الشخصية الذي نستخدمه في الاتحاد الأوروبي.

ويعني مصطلح "البيانات الشخصية" البيانات المتعلقة بأي شخص طبيعي محدد أو يمكن تحديده.

وتلاحظون أنه لا يقول شيئا عن حساسية تلك المعلومات.

لذلك، في الحقيقة، الأمر الوحيد -- العامل الرئيسي الوحيد هنا هو ما إذا كنت أو لم تكن قادرا على التعرف على شخص ما. إذن الاسم، هو من المعلومات الشخصية طبعا. عنوان الـ IP قد يكون من المعلومات الشخصية. ويمكن أن يكون كذلك -- لنأخذ مثالا من الاتحاد الأوروبي، لنقل أن مواطنا متعدد الجنسيات يعمل لصالح المفوضية الأوروبية في DG وXY وZ، فيمكن لذلك أيضا أن يكون من المعلومات الشخصية لأنه قد يسمح لأحد ما بتحديد هوية هذا الشخص.

ومرة أخرى، لا يوجد -- لا يهم كون المعلومات حساسة. وبالتالي فإن مفهوم البيانات الشخصية لا يفرق، على سبيل المثال، بين المحتوى أو حركة البيانات أو معلومات المشتركين. فيمكن لذلك كله أن يكون معلومات شخصية.

المفهوم الرئيسي الآخر عندنا هو المتعلق بالمعالجة. في الأساس، لدي زميل يسمي هذا الأمر بلمسة ميداس. أي شيء تفعله بالبيانات فهو من المعالجة. سواء قمت بالاطلاع عليها، أو قمت بتخزينها، أو حذفها، أو تحريكها، أو قمت بكشفها، فذلك يسمى معالجة.

فما هي المتطلبات المتعلقة بالمعالجة؟ أولاً، يجب ان تكون لك غاية ما. يجب أن تجمعها لأهداف محددة. يجب أن تتأكد من أن مقدار تلك المعلومات مناسب وليس مبالغا فيه بالنسبة لتلك الأهداف.

ويجب أن تكون المعلومات مضبوطة مع الحفاظ على تحديثها. ولا يجب أن يُحتفظ بها أكثر من اللازم. ويجب أن تكون العملية كلها مشروعة وفق أساس قانوني. يمكن أن تكون اتفاقا موضوعه تلك البيانات، أو حقيقة أنك في حاجة إليها لتنفيذ عقد ما، أو لأسباب أخرى.

من هي الجهات الفاعلة الرئيسية في حماية المعلومات؟ كنت أتحدث للتو عن اعتماد ذلك القانون. الذي سيتم تبنيه من طرف مجلس الاتحاد الأوروبي ومن طرف البرلمان الأوروبي، وهما الجهتان التشريعيتان عندنا.

وأنا من المفوضية الأوروبية المكلفة باقتراح التشريعات ومراقبة تنفيذها.

ثم لدينا سلطات حماية البيانات الوطنية التي ستكون مسؤولة عن مراقبة تنفيذ حماية البيانات على المستوى الوطني. والفرقة العاملة للمادة 29، التي يعرفها بعضكم لأنها أدلت من وقت لآخر بتعليقات حول عمليات السياسات. وهم في الأساس، فريق عمل يجمع اللجنة وسلطات حماية البيانات الوطنية بصفة استشارية. فهم يقدمون المشورة إلى اللجنة وإلى الآخرين عن كيفية تنفيذ قوانين حماية البيانات.

وأخيرا، لدينا محكمة العدل، وهي المؤسسة الوحيدة التي يؤذن لها بتفسير قانون حماية البيانات. فهم الذين يعطوننا إجابات مباشرة حول كيفية تفسير قانون حماية البيانات.

إذن، ماذا يعني هذا لـ WHOIS؟ إذا كنا سنقوم بإعادة تصميم WHOIS، فهناك ثلاثة جوانب مركزية علينا البحث فيها، في كل من إنفاذ القانون ومن منظور حماية البيانات. الأمر الأول هو التوفر. فكما علمنا للتو، لابد أن تُجمع البيانات لغرض شرعي يمكن إضفاء الشرعية عليه. لذلك لابد من أن تُجمع بموافقة صاحب البيانات، مثلا. وينبغي أن تضمن أي خدمة دليل تسجيل مستقبلية أن يكون الغرض واضحا؛ أي أن ذلك من أهداف المساءلة أي توضيحه لصاحب البيانات لأن ذلك من أجل -- ليمكن الوصول إليه من طرف وكالات إنفاذ القانون. علينا أن لا نجمع من البيانات ما يزيد عن ما هو ضروري لذلك الغرض، وأن لا نحتفظ بها أكثر مما يلزم.

إذن الوصول -- حقيقة أن هذا نظام عام حاليا، وأن ICANN قد التزمت في وثيقتها لتأكيد الالتزامات بأنها ستبقيه عاما، قضيةٌ رئيسية يتعين النظر فيها. من منظور حماية البيانات، ليس في التوجيه شيء حول تقييد الوصول إلى البيانات. ولكن، من الواضح أنه من روح القانون، فإنه من المفيد أن لا يتم الكشف عن البيانات دون داع.

ومن ناحية الضبط فالأمر سهل جدا. لأن إنفاذ القانون وحماية البيانات على نفس الخط فيما يخص ذلك. كلانا -- يُطلب أن تكون المعلومات مضبوطة من كلا المنظورين.

كان هذا كل شيء. وسأكون سعيدة للغاية لتلقي أية أسئلة. شكرًا.

أليس مونيوا: جزيل الشكر لك، كاثرين. إذا كانت هناك أية أسئلة أو تعليقات، تفضلوا من فضلكم إلى المايكروفونات.

ربما سنقوم بتأجيل الأسئلة أو التعليقات وننتقل إلى الجلسة التالية. وهي النظر إلى أمثلة من حالات WHOIS من تقديم جريج من المركز الأوروبي للجريمة الإلكترونية.

جريجوري مونييه: مرحبا بكم جميعا. هل يمكننا إظهار الشرائح ربما؟

أليس مونيوا: أوه، لديك سؤال. من فضلك قدم نفسك.

فولكر غريمان: مرحبًا. فولكر غريمان، عضو مجلس GNSO لمجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات.

شكرا على عرضكم الموجز والمثير للاهتمام حول الموقف الأوروبي بشأن خصوصية البيانات.

أعتقد أنه كان واضحا بالنسبة للكثير منا، كان الكثير منا WHOIS منذ البداية، وما هو عليه الحال الآن من كون البيانات الخاصة بالملايين من المواطنين تُنشر كل يوم ليطلع عليها الجميع، فهذه إشكالية تحت -- من وجهة نظر حماية البيانات الأوروبية وربما من وجهة نظر حماية البيانات في بلدان أخرى أيضا. وسيتطلب ذلك تنظيفا أو مراجعة لـ WHOIS الحالي بشكل يصير المعلومات غير متاحة بحرية كما هي عليه الآن. هل توافقون على ذلك؟ وكيف يجب أن يكون هذا النظام من وجهة نظر فريق السلامة العامة.

كاثرين باور-بولست: أعتقد أنني أتفق معك، من منظور مثالي، أنه ينبغي أن يكون هناك -- لا ينبغي أن تكون هناك حرية وصول إلى جميع البيانات المتوفرة حاليا. والسؤال هو كيف نوازن ذلك في الممارسة العملية، مع المتطلبات التي من هدف WHOIS تحقيقها. وفي تشريعات الاتحاد الأوروبي أيضا، تطلب معلومات للنشر على مواقع الإنترنت، على سبيل المثال، من كل فاعل لا يتصرف بصفة شخصية بحتة. فإن كنت تقوم بشيء آخر غير نشر صور عائلتك على الإنترنت، فلست فقط ملزما بالامتثال لمستلزمات WHOIS. بل يجب أن تضع على موقعك معلومات مفصلة للاتصال بك حتى تحاسب على أي نشاط غير قانوني يحدث في موقعك.

إذن، يجب تحقيق هذا التوازن حتى في الاتحاد الأوروبي. ويمكن أن يأخذ الأمر أيا من المنحيين في كثير من الظروف. لست متأكدة ما النظام المثالي الذي سيكون عليه WHOIS. ولا أعتقد أن أحدا هنا يعلم ذلك. وأين -- فما نحاول فعله هنا هو النظر إلى مخاوف كل من الجانبين ومحاولة التوفيق بينها. لكن أخشى أنه ليس لدي الحل الأمثل حتى الآن.

فولكر غريمان: لا بأس بذلك. يمكن أن نعمل على WHOIS لسنوات دون الوصول إلى الحل المثالي.

[المتحدث بعيد عن الميكروفون]

لدي متابعة، أود أن أتأكد من أنه عند مناقشة هذا الموضوع، يجب التفريق بين الحالة التي يعلم الوجود الميداني لموقع ما أن هناك مقدارا معينا من الانفتاح بخصوص المحتوى ونشر معلومات معينة. ورغم ذلك -- لا تدخل في ذلك العناوين الخاصة. على سبيل المثال، للأفراد الذين لهم وجود ميداني وتسجيلات لأسماء نطاقات تُستخدم فقط للبريد الإلكتروني لأغراض شديدة الخصوصية يعتقد أصحابها أنها لا تنشر إلى العالم الخارجي، لكنهم في نفس الوقت يجبرون أصحاب التسجيل على نشر معلوماتهم الخاصة.

ربما تريدون أيضا أن ننظر في الكيفية التي تقوم بها بعض السجلات الأوروبية بنشر WHOIS. انظروا إلى ما تقوم به "نومينيت". أنظروا إلى ما تفعله سجلات أخرى في الفضاء الأوروبي حيث كمية البيانات المرئية للعموم محدودة للغاية، وربما تقتصر على الاسم وعنوان البريد الإلكتروني. وفي بعض الحالات لا ينشر حتى عنوان البريد الإلكتروني.

لذلك يجب النظر إلى هذا ومعرفة ما إن كان صالحا لأن يكون نموذجا لما يجب أن تكون عليه حماية المعلومات في ICANN في سياق نطاقات gTLD العامة. شكرًا.

أليس مونيوا: شكرًا. من فضلك قدم نفسك، للتسجيل. نعم، ديفيد.

ديفيد كيك: مرحبًا. أنا ديفيد كيك، من "الحدود الإلكترونية لأستراليا" ومجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO. لدي مجددا، أمر عام وآخر محدد. عموما، كما قلت للتو، كان ذلك عرضا رائعا. شكرًا. وأعتقد أنه سلط الضوء فعلا على كوننا بحاجة إلى التفكير في أجزاء من WHOIS، كما تعلمون، أي المبادئ التي نحتاج إلى الالتزام بها على المدى الطويل والأجزاء أو المتطلبات العابرة التي يمكن أن تتغير. أعني، لقد علمت في الأسبوع الأخير أن بعض المواقع تم إيقافها لأنه ليس لديها -- آسف -- أسماء نطاقات، تم إلغاء بعض التسجيلات لأن أصحابها ليس عندهم أرقام الفاكس المطلوبة

والتي -- تظهر أن بعض الأشياء يجب أن -- يجب أن تكون مرنة. لكن، نعم، أعتقد أن ذلك يعني الموازنة بين الأمور التي ستتغير.

وبمناسبة الحديث عن الأشياء التي ستتغير، لدينا خدمات دليل بيانات التسجيل RDDS، وعملية وضع السياسة PDP القادمة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة في العام المقبل. حسنا، قريبا، بالأحرى.

سيحتاج ذلك إلى مجهود كبير. ستتناول الكثير من هذه الأسئلة حول من يمكنه الوصول إلى البيانات، وأي بيانات نجمع، ومن يراها.

أود حقا أن أقول أن شخصا ما -- بالطبع، في حين أن المشاركة بمجرد الرد على التعليقات العامة وما يشابه ذلك مرحب به للغاية، إلا أنه سيكون من المفيد جدا أن يكون عندنا شخص، كما تعلمون، من المادة 29 أو ما شابه ذلك له -- له معرفة تفصيلية حول حماية البيانات والذي باستطاعته أن يشارك في هذه العملية بطريقة أو بأخرى. نحن نقدر الإرشاد العام، لكن لدينا بعض الأسئلة المحددة أيضا.

وأحذركم منذ الآن، لأنني أعلم أن إيجاد من سيقوم بمثل هذه المهام الكبيرة قد يكون -- غالبا ما يكون صعبا. إذن -- لكن، كما أن من GNSO من هو مشترك عمليا، فنحن في ICANN في حاجة لأشخاص لهم خبرة عميقة في ميدان الخصوصية، والمادةُ 29 مصدرٌ لهؤلاء الأشخاص. ونحن لا نرحب بمشاركتكم فقط، بل نسألكموها. ستكون مفيدة جدا لنا.

أليس مونيوا: شكرًا لك، ديفيد. لهذه الغاية أنشأت GAC فريق العمل هذا. وسوف نحرص على مشاركتنا خاصة في بعض هذه العمليات وفي مراحل مبكرة كما قلتم. شكرًا.

من فضلك قدم نفسك.

كيران مالانشاروفيل: كيران مالانشاروفيل من MarkMonitor. ردا على تصريحات السيدة لفولكر كريمان من مجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجل، فأنا محتار قليلا لأن ما تقوله يبدو معاكسا للمواقف التي اتخذتم ولبعض التعليقات العامة التي قدمتم مؤخرا وخاصة تلك التي قدمتموها لفريق قضايا اعتماد خدمات الوكيل المعتمد والخصوصية، وأعتقد أيضا أن مواصفات دقة WHOIS تشجع حرية الوصول إلى معلومات WHOIS وحقول البيانات تلك. لذلك سأكون ممتنا إذا أعطيتم، ربما، تفسيرا أو توضيحا يبين النقط التي فيها شيء من التناقض بين تصريحاتها والتصريحات التي قدمتموها رسميا إلى تلك الفِرَق.

كاثرين باور-بولست: عذرًا. هل تقصدني؟

كيران مالانشاروفيل: نعم.

كاثرين باور-بولست: حسنًا. عذرًا. أنا لم أفهم جيدًا. لست أرى أي تناقض في كلامي. ولكن كنت أحاول تقديم وجهتي نظر مختلفتين حول هذا الموضوع، إحداها الوضع المثالي من وجهة نظر حماية البيانات. والأخرى الوضع المثالي من وجهة نظر إنفاذ القانون.

والآن، وكما قلت في البداية، فهذه هي -- فالحق في الأمن والحق في الخصوصية، حقوقٌ أساسية من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي. وأعتقد أن عددا من المناطق الأخرى في جميع أنحاء العالم تشاركنا الرأي. ولا تقدم أي واحدة منهما بشكل مطلق.

لذلك ما عليك القيام به في الواقع هو محاولة تحقيق التوازن بينهما. وهذا ما سيتوجب علينا القيام به في عملية وضع السياسات هذه.

وشكرا مرة أخرى على دعوتكم لنا ولممثلي فريق عمل المادة 29 لنكون جزءا من عملية وضع السياسات. سأوصل ذلك إلى بروكسل. وأنا متأكدة من أنكم على اتصال

معهم. ولكنني سوف أذكر ذلك لزملائي من وحدة حماية البيانات مرة أخرى للتأكد من أنهم على علم بأننا نريد انضمامهم إلينا، وأنكم تريدون انضمامهم أيضا. وخلال هذه العملية، فإني آمل أن نعثر على التوازن المناسب بين هذين الحقين الأساسيين، بحيث لا يكون أحدهما فوق الآخر.

وعمليا، يجب العثور على حل مناسب في المواضع التي يتعارضان فيها

كيران مالانشاروفيل: بالتأكيد. أعتقد أنه قد يكون من المفيد لمشاركاتكم المستمرة في الفريق العامل أن تشاركوا أكثر في صياغة هذه التعليقات العامة التي تأتي عن طريق فريق عمل السلامة العامة ثم تمر من خلال GAC لتخرج الى المجتمع، حتى يصير بإمكاننا الحصول على مثال أفضل على رأيكم في كيفية تحقيق التوازن بين هذه الأشياء.

لأن ما رأيناه حتى الآن هو دعوة لـ -- كما تعلمون، معلومات WHOIS مفتوحة. وفي حين أننا نفهم أن هذا هو -- من الواضح أنه يجب تحصيل توازن مناسب بين المصالح المشروعة والخصوصية في هذه المجالات، فليس من المفيد، على الأرجح، الإدلاءُ بتصريحات مطلقة عن انفتاح WHOIS. وذلك ما كنت محتارا بشأنه بخصوص تعليقكم وأردت توضيحا حوله. وشكرًا لك على توضيح ذلك.

كاثرين باور-بولست: فهمت ذلك جيدًا. فذلك يعكس السياسة الحالية كما هي الآن. لذلك، من منظور إنفاذ القانون، طالما لم تعالج المخاوف المتعلقة بالوصول المتدرج، فإنه سيكون من الصعب جدا أن نتقدم. وهذا ما سنحاول تحقيقه في عملية وضع السياسات.

أليس مونيوا: شكرًا.

جريج، تفضل. يمكنك -- نعم.

جريجوري مونييه: شكرًا جزيلاً. وسأعطيكم بعض الأمثلة عن الحالات التي يكون فيها WHOIS مفيدا لمحققي الإنترنت. سأمثل وجهة نظر إنفاذ القانون.

فقط كلمات قليلة عن المنظمة التي أعمل فيها. يوروبول هي وكالة إنفاذ قانون أوروبية. ونحن نقدم الدعم الردعي، والدعم التحليلي للدول الـ 28 الأعضاء وللشرطة ووكالات إنفاذ القانون.

وبخصوص الجريمة الإلكترونية، فقد أسسنا، عام 2013، المركز الأوروبي لجرائم الإنترنت. ليست لدينا السلطة التنفيذية. نحن نعتمد على المعلومات المتعلقة بالقضايا والتي تعطى لنا من قبل الدول الأعضاء ومن شركائنا. وفيما يتعلق بجرائم الإنترنت على سبيل المثال، فنحن نعمل بشكل وثيق مع وكالة الجريمة الوطنية للمملكة المتحدة NCA، ونعمل بشكل وثيق جدا مع الأميركيين، مع مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI، وجهاز الاعتماد الدولي IAS، وهلم جرا. ولدينا ثلاث فرق عمليات خاصة بجرائم الإنترنت. الفريق الأول هو فريق "تيرمينال" المحوري، الذي يتعامل مع حالات الغش عبر الإنترنت وتزوير بطاقات الدفع، وهلم جرا.

ثم لدينا فريق محوري يسمى "تواينز"، ويتعامل مع الاستغلال الجنسي للأطفال على شبكة الإنترنت.

ثم أخيرا، فريق سايبورغ الذي يركز على الهجمات الإلكترونية التي تؤثر على البنية التحتية الحساسة ونظام المعلومات، انطلاقا من هجمات DDOS البسيطة ووصولا لما هو أكبر من ذلك بكثير، أي البرامج الضارة للأبناك، والروبوتات.

كان ذلك فقط فكرة عن وضعنا العام، إذن، طُلب مني أن أعطي بعض الأمثلة التي تبين لكم كيف يمكن أن تكون WHOIS مفيدة لمحققي الإنترنت.

هناك العديد من العوامل التي تظهر عند محاولتك حل قضية جريمة إنترنت، ولكن في نهاية المطاف، أعتقد أن الأمر كله غالبا ما يتلخص في الإسناد. وجميعنا يعلم أن هناك العديد من المنتجات والخدمات المتوفرة على الإنترنت التي تمكنك من إخفاء أثرك وإخفاء هويتك بسهولة كبيرة.

هناك أمثلة عديدة. ولن أذكرها هنا. لكن المقصود هنا، هو أن دور WHOIS في هذا السياق قد يكون حاسما. WHOIS هو أداة واحدة من بين أدوات عديدة أخرى، التي تساعد المحققين الإلكترونيين على التغلب على مشكلة إسناد الجريمة.

وبصراحة، فإن معظم كبار مجرمي الإنترنت لن يسقطوا لأن لديهم الحق -- بسبب WHOIS. وسيستخدمون دائما الأساليب الأكثر تقدما لإخفاء الهوية، لإخفاء آثارهم. ولكن إذا كان لدينا WHOIS دقيق وموثوق به، فيه بيانات المستخدم الحقيقية والمتحقق من صحتها، فيمكننا أن نقلل بشكل كبير من خيارات المجرمين لإخفاء أنشطتهم.

لذلك نحن بحاجة إلى رفع المستوى، وأعتقد أن WHOIS يساهم، في الواقع، في دفع المجرمين للجوء إلى تقنيات أكثر تعقيدا لإخفاء أثرهم، وذلك أمر مفيد.

القضية الأولى التي أردت أن أقدم لكم هي قضية روبوت.

أعتقد أن الجميع هنا لديه معرفة مسبقة حول الروبوتات، لكن لدي كلمات قليلة حول الموضوع.

الروبوتات هي عبارة عن شبكة من أجهزة الكمبيوتر المخترَقة والمصابة بالبرامج الضارة التي تسمح للمجرم بالسيطرة على تلك الشبكة من أجهزة الكمبيوتر وأن يصدر الأوامر التي -- إلى أجهزة الكمبيوتر وينسق عبرها مختلف الأنشطة الإجرامية. وما نحن -- ما يريده إنفاذ القانون، هو بالطبع خوادم القيادة والسيطرة التي تسمح للمجرم بأن يتواصل مع روبوتاته.

وفيما يخص روبوتات الشبكة والاعتداء على DNS، أعتقد أن الاعتداء -- إذا كنت مجرما يتقن جيدا تقنيات الـ DNS، وإذا كنت قادرا على الحفاظ على تسجيلات نطاقات جديدة تحافظ بها على تغذية روبوتات الشبكة، فإن لديك روبوتات شبكة قوية وجد مربحة.

إذا كنت تستطيع الحصول على أسماء نطاقات جديدة من أمناء السجل من جميع أنحاء العالم وبوتيرة سريعة جدا، فليس بإمكانك فقط الإفلات من طلبات الإسقاط، بل يمكنك

أيضا أن تفلت من محاولات التصريف، وطبعا من محاولات الاختطاف من المنافسين الذين يسيرون بدورهم روبوتات شبكة قوية جدا، وإذا كان روبوت الشبكة الخاص بك مفيدا جدا، فمن المحتمل أن يحاولوا خطفه، وبالتالي فإن تقنية DNS مفيدة جدا لتشغيل روبوتات جيدة.

عندما طلب مني أن آتي بهذا السيناريو، ذهبت إلى فرق من المحققين الفعليين لأنني مستشار سياسة فقط، وجلست معهم ودرسنا سلسلة من الحالات ونظروا إلى الأمر من منظورالـ DNS ومن منظور WHOIS، وكانت هناك حالة واحدة، وهي عملية حديثة جدا، حيث كان فريق سايبورغ يستهدف عصابة للجريمة المنظمة، كانت مسؤولة عن تسيير روبوت شبكة لنشر البرمجيات الخبيثة الخاصة بالأبناك على الانترنت.

كانوا يراقبون المجموعة، ولاحقا، في اتصال خاص بين أحد المشتبه بهم وشريكه، تم تبادل تفاصيل عن النطاق المعني. فالأمر الذي فعلوه هو أنهم قاموا ببحث WHOIS بسيط عن هذا المجال فتم العثور على عنوان البريد الإلكتروني الذي تم استخدامه لتسجيل المجال. وبعد ذلك قاموا ببحث WHOIS عكسي عن عنوان البريد الإلكتروني والذي أسفر عن عدد من المجالات الأخرى التي تم تسجيلها أيضا باستخدام عنوان البريد الإلكتروني نفسه.

وفيما يتعلق بأسماء النطاقات تلك -- من بين أسماء النطاقات تلك، آسف، كان هناك مجال واحد تم إنشاؤه من قبل الشخص المعني منذ عدة سنوات مضت، واستخدم هذا المجال لإعداد ملف شخصي -- ملفه المهني مع السيرة الذاتية والصور الفوتوغرافية. وبالطبع كان ذلك قبل أن بدأ حياته كمجرم إنترنت.

وعندما استعملنا تلك التفاصيل الشخصية، وبحثنا عنها في قاعدة البيانات الوطنية للبلدان التي كان هذا الشخص يعيش فيها، وجدنا أن تلك هي هويته الحقيقية.

وبطبيعة الحال تم إجراء المزيد من التحقيقات وأثبتنا في وقت لاحق، أن هذا الشخص كان، في الواقع، مجرم إنترنت نشطا وأدى ذلك إلى اعتقال وإدانة ناجحين.

لذلك فالنتيجة الرئيسية من هذا المثال هو أنه إذا كان لديك بيانات WHOIS دقيقة، فيمكنك أن تنسب الجريمة أسرع بكثير من حال عدم وجودها. وأريد أن أقدم لكم الآن مثالا آخر، وهي حالة روبوت آخر، يوزع برامج الحقن عبر الإنترنت، وهذا مثال سلبي، في الواقع.

قضى أحد زملائي مؤخرا ثلاثة أشهر كاملة فى سبيل تقرير تحليل تشغيلي يتعلق بأنشطة مجرم إنترنت يضخ برامج حقن عبر الإنترنت يستهدف بها عملاء الخدمات المصرفية الإلكترونية في الأبناك، في جميع أنحاء أوروبا.

وما يقوم به أساسا هو أنه عندما يحاول الضحية الذي أصيب بالبرمجيات الخبيثة أن يدخل إلى البوابة المصرفية الإلكترونية الخاصة به، يُعاد توجيهه دون علمه إلى أحد النطاقات المسجلة من قبل المجرم وتُقدم للضحية كموقع إنترنت مطابق للبوابة التي يَألفُها ويستخدمها ويتعامل معها دائما. وعندما يدخل الضحية معلومات الدخول المصرفية الخاصة به، فإنها تصل إلى المجرمين لتُستخدم في عمليات نقل احتيالية من حساب الضحية.

فما وجد زميلي هو أنه خلال -- على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، فالشخص -- المشتبه به سجل 18 نطاقات مختلفة، كلها خاصة ببرامج الحقن التي تستهدف الزبناء في ألمانيا، وفي هولندا، وفي المملكة المتحدة ويستخدم المشتبه به أربع مجموعات مختلفة من التعاريف لتسجيل هذه النطاقات. أسماء وعناوين بريد إلكتروني وأرقام هاتفية.

فاستخدم زميلي نفس الأسلوب، WHOIS -- بحث WHOIS عكسي وذكي -- عمل إستخباراتي مفتوح المصدر على كل تعريف من تلك التعريفات، فأعطت هذه العمليات تعريفات أخرى، لم تؤدِّ أية واحدة منها إلى هوية حقيقية.

والنتيجة هي أنه إذا كنت -- إذا كنت في مواجهة مجرم يقوم بعمله بشكل صحيح -- بين قوسين -- فستضيع جزءا كبيرا من وقت تحقيقاتك الثمين في عملية مطاردة أشباح. قضى زميلي ثلاثة أشهر في هذه القضية ولم يتمكن من العثور على هوية الرجل لأن التعريفات كانت لروبوتات على الدوت نيت. لم تكن شرعية. كانت نتيجة أنشطة سرقة الهوية. ويدفعك هذا للتفكير في أنه لو أمضى أمين السجل بعض الوقت وبذل بعض

الجهد في التحقق من صحة تلك التعريفات، فربما لم يكن زميلي ليضيع الكثير من الوقت وكان ليمضي وقت عمله في التحقيق في حالات أخرى.

إذن فهذا مجرد مثال لإظهار أنه إذا لم تكن عندك بيانات دقيقة، خسرنا -- فسنخسر الكثير من الوقت.

ولأنه لم يتبق الوقت الكافي فلن أتحدث عن الحالة التالية. وهي أيضا حالة روبوت شهير قمنا بالإطاحة به بالتعاون مع البريطانيين في فبراير.

نفس القصة. أضعنا الكثير من الوقت لأن معلومات WHOIS حول الشخص الذي كنا نطارده لم تكن دقيقة.

وسأنهي حديثي بحالة إيجابية. وهي قضية الاستغلال الجنسي لأحد الأطفال.

هذه مجموعة من المواقع المدارة من طرف عصابات إجرامية منظمة. ليسوا في الجزء المظلم من الإنترنت بل هو موقع مفتوح يمكنكم زيارته. وهم يقومون ببيع مختلف مواد الاعتداء على الأطفال عبر الإنترنت.

وكيفية عمل ذلك هو أنه بمقابل اشتراك شهري قدره 99 دولارا في الشهر، يستطيع المشتركون الوصول اللامحدود لتلك المواد.

لذلك ما فعله زميلي هو أنهم نظروا في هذه المواقع وجمعوا أسماء نطاقات من هذه المواقع باستخدام تقنية رصد المصدر المفتوح وبعض التقنيات الأخرى.

وبعد ذلك قاموا بجمع معلومات الـ DNS المرتبطة بأسماء تلك النطاقات -- أساسا، عناوين الـ IP المرتبطة بأسماء تلك النطاقات -- باستخدام الأدوات المتوفرة لأمناء السجل ولكل المحققين مثل DomainTools API وهلم جرا، ثم جمعوا مجموعة CERT لبيانات WHOIS المرتبطة بهذا النطاق التي تم تحديده.

إذن ما تحصل عليه عادة هو أن النطاق "أ" لديه معلومات DNS محددة والتي -- التي تدل على أن النطاق مرتبط بالـ IP "أ."

ثم أن النطاق "ب" لديه معلومات DNS تدل على أن النطاق مرتبط بالـ IP "ب." وهو -- وهلم جرا.

ولكن ليس هناك رابط بين النطاقات المختلفة.

ولكن عند بدء مقارنة مجموعات البيانات الثلاثة -- أسماء النطاقات، ومعلومات الـ DNS، وبيانات WHOIS -- فإنهم غالبا ما يعثرون على عنوان بريد إلكتروني صالح مشترك بين جميع تلك المجالات.

ويستخدم هذا البريد الإلكتروني في الواقع من قبل المسجلين لتسجيل مختلف النطاقات، وهم بحاجة إلى استخدام عنوان بريد إلكتروني صالح واحد للتواصل مع أمناء السجل لأغراض الدفع، على سبيل المثال.

وكان ختام هذه الحالة أنهم تمكنوا من إلقاء القبض على مجموعة من المجرمين وحذف هذه المواقع. ولسوء الحظ فإن هذا الميدان مربح للغاية -- فهم يظهرون باستمرار.

وفي الختام، سأكرر بعض الذي قلت.

أعتقد أن بيانات WHOIS دقيقة وموثوق بها هي في غاية الأهمية بالنسبة لمجتمع إنفاذ القانون للتصدي لجرائم الإنترنت. فهي تساعد على إسناد الجريمة، لكنها ليست الرصاصة الفضية. إذا كنت مجرم إنترنت محترف، فإنك لن تفشل بسبب بيانات WHOIS. لكنها توفر وقت التحقيق الثمين على الأقل، وأعتقد -- وهذا هو -- بالنسبة لي، هذا مهم جدا. فذلك يرفع العارضة أمام المجرمين. ويجعل عملهم أكثر صعوبة. وأعتقد أن هذا ما يسعى إليه إنفاذ القانون.

شكرًا جزيلاً.

أليس مونيوا: شكراً جزيلاً لك غريغ.

عندنا المشاركون عن بعد وهناك سؤال واحد. أولوف، من أمانة GAC، يمكنه أن يقرأها للمؤتمرين. شكرًا.

أولوف نوردلينغ: شكرًا. نعم. أنا أولوف نوردلينغ، من طاقم ICANN الداعم لـ GAC، للتسجيل، ولدينا سؤال من أحد المشاركين عن بعد يدعى مايكل إيليشيبو. وهو من أصحاب ICANN 52 ويعمل في شرطة زامبيا.

وأقتبس: "WHOIS أداة قوية جدا للتحقيق الإلكتروني. ومع ذلك، هناك عيوب من جانب المسجلين. فهم لا يعطون عادة أسماء وعناوين دقيقة أثناء تسجيل موقع ويب ما، وبالتالي تصبح المهمة صعبة عند التحقيق. هل هناك أي طريقة تضمن قبول التفاصيل الحقيقية فقط" --

لقد انطفأت شاشتي. إنها تعمل مرة أخرى، سأعيد الجملة الأخيرة.

هل هناك أي طريقة تضمن قبول التفاصيل الحقيقية فقط أثناء عملية التسجيل؟ وأيضا، إلى أي حد عملت يوروبول على ضمان توفير برامج بناء القدرات لمكافحة الجرائم الإلكترونية لموظفي إنفاذ القانون في أفريقيا؟" نهاية الاقتباس.

أليس مونيوا: شكرًا. هل منكم من يرغب في الرد على ذلك بسرعة؟

جريجوري مونييه: حسنا، باختصار، فيما يتعلق ببرامج يوروبول لبناء القدرات، فليست لدينا للأسف مشاركة كبيرة في الكثير من برامج بناء القدرات. وندعم فعليا تحقيقات الدول الأعضاء. أعتقد أن للإنتربول ملف أكبر بكثير في ميدان دعم بناء القدرات في أفريقيا، وما يخص مجرمي الإنترنت على سبيل المثال، ولكن أعتقد أن لزميلتي من المفوضية الأوروبية المزيد حول هذا الموضوع.

كاثرين باور-بولست: نعم. نحن نرى أن برامج بناء القدرات في مجال الجريمة الإلكترونية تفضل البلدان الإفريقية. لقد عملنا مع مجلس أوروبا حول هذا الموضوع لفترة طويلة، ولدي أخبار سعيدة وهي أن هناك المزيد من فرص التمويل المستقبلية، خاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية، ونحن نبحث حاليا في ذلك، أي في بناء القدرات الخاصة بجرائم الإنترنت .

إذن آمل أن تكون هذه أخبارا سعيدة بالنسبة لكم.

أليس مونيوا: أخشى أنه لم يتبق لنا وقت كاف، أرى أن لدينا 5 -- 5 أشخاص يستعدون لطرح الأسئلة ولذا فإني أطلب منكم أن تطرحوها باختصار شديد، حتى نمكن المتكلمين الآخرين من التحدث، لأنه ليس لدينا الكثير من الوقت في هذه الغرفة.

تفضل يا ممثل Tucows. إليوت.

إليوت نوس: نعم. إليوت نوس من Tucows.

جريجوري، شكراً لك على ذلك.

سؤالان من أسئلتي الخمسة. أولا، كما تعلمون، فأنا أعتقد أنك قمت بعمل جيد بتحديدك أن أعظم قوة في التحقيق هي تصرف المجرمين بغباء، ونحن نعلم أيضا أن هذه الأعمال كبيرة ومربحة للغاية، وأن المجرمين الأغبياء لا يستمرون طويلا ويعوضون بمن هو أذكى منهم.

وأنا أتساءل، أولا: أثناء تعاملك مع مجتمع السلامة، هل تحدثت معهم عن تجاربهم في التعامل مع أمناء السجل وقدرتهم على الاتصال معهم ذهابا وإيابا بخصوص المعلومات؟

جريجوري مونييه: رد سريع للغاية.

أعتقد أن -- أعني، أنا لم أتكلم معهم حول العلاقة مع أمناء السجل، ولكن أعتقد أن ردود الفعل التى حصلت عليها من المحققين تفيد أنهم إذا قاموا ببناء علاقات شخصية مع أمناء السجل، يصبح التعاون فيما بينهم أسهل مما كان عليه عندما كانت المعاملة بينهم مجرد طلبات تُرسَل. وذلك لا يتناسب تماما، كما تعلمون، هناك نقص في الخلفية. وهذا أيضا مما نحاول القيام به داخليا، أي توجيه المحققين لبناء علاقات مع أمناء السجل، وعلى نطاق أوسع، مع القطاع الخاص الذي بيده مفاتيح الكثير من التحقيقات، أي التحقيقات الإلكترونية، فيبنون علاقة جيدة معهم حتى يتعرف القطاع الخاص على قيودنا، وعلى ما نهدف إليه، فيوفرون لنا حينئذ قدر استطاعتهم من المعلومات التي نحتاجها، ليس المعلومات كلها بل ما نحتاج إليه فقط.

إليوت نوس: هذا رائع. أعتقد أن هذا يدعو إلى التفاؤل وأود أن أقول أن تلك العلاقات ليس من الضروري أن تكون شخصية بل هي علاقات فقط، لأن هناك ثروة من البيانات خارج WHOIS هي أكثرُ قيمة للتحقيق.

السؤال الثاني: لم أر الجدول الزمني لتقديم هذا إلى CCWG --

أليس مونيوا: إليوت، أنا آسف لمقاطعتك لكن لم يعد عندنا وقت. بقيت 10 دقائق فقط. ربما ترسل لنا تلك الأسئلة. وأعتقد أنني سوف أطلب من جميع المتكلمين الآخرين أن يطرحوا أسئلتهم. ووستتم الإجابة عنها في نهاية الجلسة. فقد بدأ الوقت يداهمنا. شكرًا.

أرجوك اطرح سؤالك، لكن لن تتم الإجابة عنه الآن. لاحقاً. شكرًا.

آرثر زونينبيرغ: أنا اسمي آرثر زونينبيرغ من Hostnet. شكرًا لك على العرض. ما زلت أحاول فهم حماقة المجرمين التي تصفون.

والواقع أن عنوان البريد الإلكتروني يلعب دورا جوهريا لإلقاء القبض عليهم، وهو في الواقع، غالبا ما يكون عنوان بريد إلكتروني صالح لأنهم في حاجة إليه لدفع ثمن الخدمة. ولكن إذا حصلتُ على مجموعة من البيانات من، على سبيل المثال، كاثرين هناك وحصلتُ على نسخة من جواز سفر كاثرين لكن شخصا ما سرق معلومات الهوية الخاصة بها، فكأمين سجل، كيف لي أن أعرف أن كاثرين ليست الفاعل؟ الطريقة الوحيدة التي يمكنني أن أفعل ذلك هي في الواقع -- نعم -- أن أسألها "هل سجلتِ هذا النطاق عندي؟"

وغالبا ما نقوم بالاتصال بالناس هاتفيا، ولكن مع ذلك، يمكنه أن يجيب ويقول: "مرحبا، نعم، هذه كاثرين"، وبالطبع نحن لا نعرف هل تلك كاثرين حقا.

فكيف يمكنني إذن أن -- كيف يمكنني مواصلة التحقق من صحة ما نقوم به، أي التحقق من الغش، والأساليب المختلفة التي لن أكشف عنها؟

وتعليق واحد.

أنا لا أعترض على حصولكم على معلوماتي. أعترض على حصول معارضيَّ السياسيين على البيانات الخاصة بي إذا كانت لي أنشطة في موقع ويب مضاد لهم، ولكن ربما هذا هو النشاط الذي اتفقنا على الاختلاف فيه.

أليس مونيوا: شكرًا. هل تستطيع -- حسنًا. لن نجيب عن الأسئلة الآن، لكن يمكنك طرح أسئلتك. سنجيب لاحقا. لأنه يجب علينا أن نعطي الفرصة للمتحدثَين الآخرَين لتقديم عروضهما. نعم، تفضل.

أشوين ساسونجكو: شكرًا. أنا آشوين من إندونيسيا.

أريد فقط أن أسأل المتحدثين السابقين. في أوروبا لدينا نوع من الإيمان بمفهوم "اعرف زبونك." ويعني هذا أن يكون لديك -- يجب أن يعرف البنك بالضبط أن ذلك الزبون هو ذلك الشخص فعلا، ورؤية بطاقة هويتهم -- بطاقة الهوية الأوروبية الموحدة الخاصة بهم، إذا استطعت. وبالنسبة للمسجل أيضا. إذا رغب في التقدم للحصول على بريد إلكتروني، فيجب أن تعرف من هو. وإذا أرادت شركة فتح موقع ويب، فيجب أن يُعرف من هم. وذلك بزيارة مكتبهم والتحقق من هويتهم. شكرًا.

أليس مونيوا: شكرًا.

نعم، تفضل.

بيتر كيمبيان: (يتعذر تمييز الصوت). من الواضح أن السؤال موجه إلى زملائنا الأوروبيين. وبالنسبة للآخرين، فمن المهم أن نؤكد على ما يلي. مثلا، يوروبول تقوم بعملها الذي يترافق مع نظام حماية بيانات دقيقٍ للغاية. وهو نظام حماية بيانات ذو مستوى عال جدا، وخاصة في EC3. وفي يوروبول، هناك يوروبول GSB وهي إتمام تحقيق حماية البيانات لمجمل عمليات معالجة البيانات لليوروبول. فهناك خبرة كبيرة جدا. وأعود إلى ما قلت سابقا، فهناك الكثير من الخبرات في أوروبا، أو على المستوى الأوروبي، التي يمكن أن تفيد WHOIS، أو تنمي مجال إنفاذ القانون، والبنية بأسرها -- أو البنية المستقبلية. شكرًا جزيلاً.

واناويت أكيوبيوترا: شكرًا. أعتقد أننا بحاجة للمضي قدما خشية نفاد الوقت.

أعتقد أن التالي هو فرق عمل السلامة العامة للمملكة المتحدة التي شرعت في عمليات التنصيب.

وأدعو المملكة المتحدة لتشاركنا في كيفية الإجراءات والكيفية التي تنظم بها في كل بلد بالإضافة إلى التكنولوجيا والأعمال التعاونية .

وأود أن تشاركنا المملكة المتحدة. وسنبدأ مع نيك شوري. شكرًا.

نيك شوري: مرحبا. صحيح. أنا من فريق GAC في المملكة المتحدة. أرأس فريقا فرعيا يركز على أنشطة فريق السلامة العامة. وقبل عملي في إدارة الإنترنت، كنتُ محققا في جرائم الإنترنت. وأنا أيضا مستهلك لخدمات النطاقات وأستفيد من خدمات وكيل الخصوصية. لذلك عندي نظرة عن هذا الموضوع من جميع الزوايا.

في المملكة المتحدة، وكعديد من البلدان، لدينا مجموعة واسعة من الجهات الحكومية التي لها مصلحة ومسؤولية في السلامة العامة والتي تمتد إلى الإنترنت.

وردا على إطلاق فريق عمل السلامة العامة PSWG، دعونا كل تلك الجهات للتشاور حول هذه المواضيع. إذن منْ معنا؟ معنا فريق الاستجابة لطوارئ الحاسوب في المملكة المتحدة CERT-UK، وإيرادات وجمارك صاحبة الجلالة HMRC، الذين يتعاملون مع الضرائب. ومعنا مكتب الملكية الفكرية ومكتب مفوض المعلومات. ومعنا الوكالة التنظيمية للمنتجات الصحية الطبية. ومعنا وكالة الجريمة الوطنية وشرطة المملكة المتحدة.

وبالإضافة إلى هذا كله، فقد دعونا أيضا ائتلاف جمعيات الأطفال الخيرية حول سلامة الإنترنت. ومعنا جون كار على يميني هنا.

لذلك، آمل أن يجيب هذا عن سؤال دافيد حول توسيع نطاق السلامة العامة وحول الذين يشعرون أنهم في تماش مع هذا وحاولوا المشاركة فيه.

إذن، ما هو منهجنا؟ أعتقد أنه من المهم أن تصوغ الحكومات مسائل هذا الميدان بشكل واضح. لذلك كان توجهي هو إشراك الممارسين، أي الناس الذين يتعاملون مع المشكلة ويتعاملون مباشرة مع مجتمع الإنترنت.

وقد وجدت في كثير من الأحيان أن هؤلاء الممارسين لا يريدون إلا حلا عمليا لمشكلة ما. وعلى شمالي هنا، جون فلاهيرتي من الوكالة الوطنية للجريمة. جون محقق تقني وذو خبرة كبيرة في هذا المجال. وسوف يتحدث إليكم في وقت لاحق عن جزء من العمل الذي كان يقوم به داخل مجموعة المادة 11.

لقد عقدنا اجتماعات شهرية في لندن، لمناقشة العمل ووضع توصيات متفق عليها والتي من ثم تشكل جزءا من استجابة المملكة المتحدة لفريق عمل السلامة العامة.

ولاحظت أيضا أنها طريقة رائعة لتبادل الخبرات ومناقشة لتعلم أفضل الممارسات، سواء لنا كحكومة في هذا المجال، وكيف يمكننا العمل بشكل أكثر فاعلية مع مجتمع الإنترنت وأيضا لمعالجة هذه القضايا.

وكما ذكر فادي صباح اليوم، فَـ ICANN مجرد جزء من النظام البيئي للإنترنت. وضمن أعمالنا لإدارة الإنترنت، فنحن نرى هذا عنصرا من استراتيجية أوسع نطاقا، والمشاركة في منتدى حوكمة الإنترنت ومجلس أوروبا مثال على ذلك.

واناويت أكيوبيوترا: عذراً على المقاطعة، نيك. لم تتبق إلا دقيقتان.

نيك شوري: إذن سوف نسرع. حسنًا.

لكننا نرى هذا عنصرا من استراتيجية واسعة النطاق.

ونسعى الآن إلى تطوير نوع من أوراش العمل التي تعمل اليوم كله. ونود حقا أن يساهم أمناء السجل وشركات الاستجابة للتهديدات في ذلك. ونأمل أن تسهل هذه المجموعة الانخراط التعاوني عبر الحكومة والمجتمعات التي تشكل ICANN لتطوير حلول عملية ومفيدة للطرفين.

فكيف يمكنك المشاركة إذن؟ هذه هي النقطة الرئيسية. إذن، إذا كنت عضوا في هيئة حكومية للسلامة العامة، فيمكنك أن تستخدم الممثل الخاص بك من ممثلي GAC الموجودين هنا في ICANN.

ومجموعة المملكة المتحدة، ويمكننا أيضا تسهيل وصول أعضاء GAC آخرين إلى منظمات السلامة العامة الخاصة بهم. أعلم أنه من الصعب جدا العثور على الشخص المناسب. لذا نطلب منكم التحدث إلينا، فربما يمكن أن نسهل لكم التعامل مع الشخص المناسب. قد تكون نقطة اتصال G7 أو أي شخص من لائحة مجلس أوروبا لحفظ البيانات العاجلة.

وإذا كنت من المجتمع الأعم، فيمكنك أيضا الدخول معنا مباشرة أو من خلال عمليات ICANN والتعاون على تحديد الحلول العملية المفيدة للطرفين. أظن أن الحديث تناول هذه النقطة. شكرًا جزيلاً.

واناويت أكيوبيوترا: أعتقد أنه لم يتبق لدينا وقت. من فضلك، أعتقد -- آسف. لكن لدينا دقيقة أو اثنتان فقط.

جون فلاهيرتي: كيف يمكنني أن أتحدث أسرع من هذا؟

إن المادة 11، كما ألمح بوبي سابقا، تنظر إلى الاستخدام، أي قضايا إساءة الاستخدام المتعلقة بأسماء النطاقات. وجاءت نتيجة لمشورة NGPC وGAC في ICANN بكين.

التحديث الذي سأقدم لكم عن ذلك هو لمحة عامة عنها، وعن من في فريق العمل، وما حققنا من تقدم حتى الآن، وماذا سنناقش هذا الأسبوع في ICANN54.

ولأعطي فكرة عن سبب رأيي في العلاقة بين فريق عمل السلامة العامة مع السجل، فعندما طُلب مني أن أصبح نائب رئيس فريق عمل هذا النظام الأمني، قلت، لقد اتصلت

بـ -- قمتُ بالاتصال بالسجل لسنوات حول تحقيقات جرائم الإنترنت لقضايا المملكة المتحدة، ليس طلبا للحصول على معلومات ولكن من أجل مشكلة.

وعادة ما أجد لها حلا من عند سجل ما، حيث الابتكار التقني هناك في تألق.

إذن، العلاقة الحالية هي عدم توجب مساعدة السجلات لإنفاذ القانون من أجل حماية المستهلك، لكن مع وجود الرغبة في ذلك. وأقول هذا مع توقعي التام أن بعض السجلات ليست قادرة على هذا النوع من الاستجابة. لذلك أعتقد أن الإطار العملي لا زال في فترة ممارسة حتى الآن. فقط لم يتم النص عليه بعدُ.

فالنظرة العامة هي أننا نركز على استخدام وحماية النطاقات الجديدة، وحماية gTLD، والاستجابة للتهديدات الأمنية كالروبوتات، والبرمجيات الخبيثة، والتصيد. وفريق عمل السلامة العامة يبحث من الخارج في الكيفية التي يختارها السجل للرد على مثل هذه التهديدات الأمنية. وسنأتي بأفضل الدراسات التطبيقية للقضايا إلى جلستنا هذا الأربعاء مع السجلات وأمناء السجل في محاولة لمعرفة التزاماتنا، وأيضا ما بعد إطار العمل، أي كيف يمكننا أن نستمر في هذه العلاقة الإنتاجية.

يتكون فريق العمل من الممارسات والمكلفين بالسياسيات ومديري الامتثال عبر السجلات وأمناء السجل، وفريق عمل GAC وفريق عمل السلامة العامة.

لدينا الآن صوت ومقعد حول تلك الطاولة في محاولة التأثير على هذا الإطار. والمنفعة المشتركة بين جميع الأطراف في اعتقادي، هي أننا نصور التهديد بشكل أكبر عموما، للتقليل من عمر ونشاط الروبوتات، والبرمجيات الخبيثة، والتصيد كما نقلل من الضرر الذي يهدد الزبناء حتى يتسنى للجميع التمتع بالفوائد الاجتماعية الضخمة التي تتيحها لنا الإنترنت.

لذلك فالتحديث هو أننا، في هذا الأسبوع، نعمل على تطوير إطار أمني أساسي. وسيقوم كل منا بإعطاء فكرته عن هذا الإطار. أنا أعمل على أساس أن القليل أفضل من الكثير. لأن هذا ليس إطارا في غاية التوجيه. فلا يجب الدخول في الكثير من التفاصيل. من

الجيد أن يكون مرنا جدا، وخصوصا من الناحية التقنية من حيث ما تعطيه بعض السجلات لرصد سوء الاستعمال ومن حيث سياستهم الإدارية.

نحن نعتمد على مبادئ ICANN التوجيهية في هذه العملية، وهي موجودة في الميثاق وراء هذه الوثيقة. ومن هذه المبادئ أنه يجب علينا تشجيع الصناعة، والتقنين الذاتي في الوقت المناسب، وسوء استعمال السجل. كما أنه ليس بالأمر الذي يناسب جميع الحالات. وما يصلح لسجل ما من حيث الحفاظ على العملاء قد لا يصلح لسجل آخر.

لذلك نحن نتعاون على أفضل الممارسات الموجودة في السجلات، ومساحات أمناء السجل، وتجربة إنفاذ القانون حتى الآن.

وأخيرا، فإن الخطوة التالية ستكون صياغة وثيقة الإطار تلك، وتحديد المواعيد النهائية على أمل أننا ما زلنا قادرين على احترام الموعد النهائي لإصدار المسودة التي سيتم بعد ذلك إحالتها على التعليق العام.

شكرًا جزيلا.

واناويت أكيوبيوترا: لقد بدأ الوقت يداهمنا. لنستمر في المواضيع المهمة.

جون كار.

جون كار: سأحاول فعل ذلك في ثلاث جمل. من الواضح أن لمجتمع حماية الطفل، ورعاية الأطفال اهتماما كبيرا بعدد من القضايا التي نوقشت. وWHOIS من أهمها. لكن في الآونة الأخيرة، انخرطنا مع ICANN عند الجولة الأخيرة من عملية إنشاء نطاقات gTLD وخاصة نطاق .KIDS. لكن هناك نطاقات أخرى مشابهة لـ .KIDS. وهذه نقطة من الواضح وجوب تناولها. إذا كنت ستنشئ مساحة ستؤدي في النهاية إلى إنشاء مواقع ويب التي تهدف إلى جذب ولا بد أن تجذب أعدادا كبيرة جدا من الأطفال والشباب، فيبدو لنا أن هناك عددا من المخاوف الأمنية الواضحة التي يجب أن تؤخذ

بعين الاعتبار منذ بداية العملية، ولم يحدث ذلك في الجولة الأخيرة، ونريد التأكد من أن هذا لن يحدث مرة أخرى، إذا كانت هناك ظروف مماثلة مستقبلا . لذلك نحن سعيدون بكوننا جزءا من عملية فريق عمل السلامة العامة PSWG.

واناويت أكيوبيوترا: شكرًا. وشكرًا لجميع المتحدثين. وأعتقد -- آسف لنفاد الوقت. وسنطلع، في التسجيل، على معظم الأسئلة التي طُرحت، ثم نقوم بنشر الأجوبة عليها في موقع ويب GAC. لنعد إلى أليس.

أليس مونيوا: لديك سؤال بسرعة. لن نجيب الآن. سنجيب على الإنترنت. لكن أرجوك تفضل بطرح سؤالك لنختم، فقد تك إخبارنا بأن الفنيين يريدون البدأ.

ويندي سيلتزر: شكراً جزيلاً على هذه الفرصة. أُدعى ويندي سيلتزر. أردت أن أتحدث باختصار عن موضوع السلامة العامة. أنا هنا بصفتي موقعة على أحد التعليقات على عملية الخصوصية وتسجيل الوكيل، كان هناك تعليق كتب من قبل عدد من النساء والمحامين والداعمين، بما في ذلك بعض النساء ضحايا الضرب والاعتداء. وتم الاحتيال على الموقعين على تلك التعليقات ونشر معلوماتهم الخاصة على الإنترنت.

وعندما كنا نكتب لحماية -- للمطالبة بحماية المعلومات الخاصة، فكثير منا توجب عليه الاتصل بإنفاذ القانون لإخباره بأن هذه المعلومات قد تم نشرها على الانترنت.

وهذه عملية دائرية، لكنني أعتقد أن ما أغضب الكثير منا هو النشر القسري للمعلومات، وهو مشابه لما يتطلبه WHOIS، وهو غزو للخصوصية ومن المخاوف التي تهدد السلامة العامة.

أليس مونيوا: شكرًا جزيلاً. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر أعضاء اللجنة وأشكركم على هذه التفاعلات الرائعة. ومن الواضح أننا نحتاج لأكثر من ساعة ونصف في الدورة القادمة، ربما لساعتين أو ثلاث ساعات.

ونتطلع إلى جلسة عامة أخرى في اجتماع ICANN المقبل. أتوجه بجزيل الشكر إليكم مرة أخرى.

[تصفيق]

[نهاية النص المدون]